الأحرار تتهم كتلاً بإفشال المؤتمر الوطني.. وتقترح إقالة مدراء التربية في البلاد

الصدريـون يرشّقـون مناصبهـم الحكوميـة.. ويكشفون دمـج ٨ وزارات

كشفت كتلة الأحرار الصدرية عن توجهها نحو استكمال الترشيق الحكومي، مشددة على انها ستبدأ من وزاراتها، في حين حذرت من سعي اطراف سياسية لم تسمها لإفشال المؤتمر الوطني الذي دعا اليه رئيس الجمهورية جلال طالباني لحل الازمة السياسية في البلاد.

□ بغداد/ المدى

وفي غضون ذلك، اعلنت الكتلة عن مقترح لاقالة جميع مدراء التربية في العراق بعد ما اعتبرته ضعف الواقع التعليمي خلال السنوات الماضية

وقال عضو مجلس النواب عن كتلة الأحرار النائب عبد الحسين ريسان إن هناك مساعي حثيثة من قبل كتلة الاحرار لاستكمال مقترح ترشيق الوزارات .

وقال ريسان في بيان تلقت (المدى) نسخة منه إن كتلة الأحرار تتبنى حاليا استكمال مقترح ترشيق الوزارات وستبدأ من وزارتها .

وأضاف ريسان إن الخطوة الجديدة للترشيق الوزاري ستشمل دمج عدد من الوزارات حيث سيتم دمج وزارة الاسكان والاعمال بوزارة البلديات العامة ووزارة الزراعة بوزارة الري ووزارة الصناعة بوزارة التجارة .

واوضح أن مقترح ترشيق الوزرات كان لابد ان يستكمل لان الحكومة تعاني ترهلا كبيرا ادى الى استنزاف ميزانية الدولة، الامر الذي اثر سلبا على الاقتصاد العراقي.

يذكر ان زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر قد اعتبر في ٢٣ حزيران ٢٠١١ مطالبة رئيس الوزراء نوري المالكي بترشيق الحكومة المكونة من ٤٢ وزارة خطوة جيدة، مؤكدا ضرورة أن يشمل الترشيق جميع المناصب وليس جهة دون أخرى بهدف توفير المال للفقراء وعدم هدره بما يسيء لسمعة العراق وسياسييه.

وقد صوت مجلس النواب العراقي خلال جلسته الـ١٥ التي عقدت، في ٣٠ تموز ٢٠١١، بحضور رئيس الوزراء نوري المالكي على آلية ترشيق الحكومة اذ شملت كل وزارات الدولة باستثناء وزارات الدولة لشؤون المرأة وشؤون مجلس النواب وشؤون المحافظات كمرحلة أولى على ان تستكمل المراحل الاخرى للمقترح بعد ذلك تباعا.

وعلى صعيد آخر قال عضو مجلس النواب و رئيس كتلة الاحرار النيابية بهاء الاعرجي إن هناك اطرافا وكتلا سياسية تريد افشال المؤتمر الوطني من اجل تحقيق مكاسب حزبية وشخصية .

وقال الاعرجي في بيان تلقت (المدى) نسخة منه إن المؤتمر الوطني وجد ليكون حلا للمشاكل بين الكتل السياسية والحكومة ، ولكن البعض اراد من المؤتمر ان يكون مشكلة تنطلق منها مشاكل اخرى تؤدي الى انهيار العملية السياسية .

واشار الى ان كتلة الاحرار انتبهت لهذا الامر وابلغت التحالف الوطني عنه، ونحن نعمل على ايجاد ورقة عمل لتكون زمام الامور بيد الخيرين من قيادات العملية السياسية .

واكد الاعرجي على ان كتلة الاحرار مصممة على إنجاح المؤتمر الوطني والا يكون مقتصرا على المشاكل الموجودة بين التحالف الوطني والعراقية او الحكومة والقائمة العراقية بل نحن نريد حل جميع مشاكل العراق . خاصة وإن المشاكل الموجودة بين الحكومة واقليم كردستان هي اكثر من مشاكل الحكومة والعراقية .

ودعا رئيس كتلة الاحرار النيابية ان يكون المؤتمر الوطني من اولوياته مناقشة هموم المواطن وان لا يقتصر على شريحة معينة .

وتابع الاعرجي نريد ان تكون هناك خارطة عمل للمؤتمر الوطني بشقيه الحكومي والتشريعي ليكون خارطة جديدة لعراق ما بعد خروج المحتل كل هذه الاسباب تدعونا الى التأني في عقد المؤتمر في هذا الوقت.

وكان ائتلاف دولة القانون قد لوح أكثر من مرة خلال الفترة الأخيرة، بأنه قد يلجأ إلى تشكيل حكومة أغلبية سياسية، كحل أخير للخروج من الأزمة السياسية التي تواجه العراق منذ إعلان القائمة العراقية تعليق حضورها جلسات مجلسي النواب والبرلمان في (١٧ كانون الأول ٢٠١١)، على خلفية اتهام نائب رئيس الجمهورية والقيادي فيها طارق الهاشمي بالإرهاب، ومطالبة المالكي البرلمان بسحب الثقة من نائبه والقيادي في العراقية أيضاً، صالح المطلك على خلفية وصفه رئيس الوزراء بـ"الدكتاتور".

وقدم زعيم القائمة العراقية إياد علاوي، في (١٨ كانون الثاني ٢٠١٢)، ثلاثة خيارات في حال فشل المؤتمر الوطني المزمع أن تعقده القوى السياسية قريباً، وهي أن يقوم التحالف الوطني بتسمية رئيس وزراء جديد بدلاً من نوري المالكي، أو تشكيل حكومة جديدة تعد لإجراء انتخابات مبكرة، أو تشكيل حكومة شراكة وطنية حقيقية تستند إلى تنفيذ اتفاقات أربيل كاملة، فيما طالب عدد من نواب العراقية في أكثر من مناسبة بإقالة المالكي.

من ناحيته، قال عضو مجلس النواب عن كتلة الاحرار رياض الساعدي بأنه سيقدم مقترحاً الى لجنة التربية النيابية بإقالة جميع مدراء التربية في العراق .

وقال الساعدي في بيان تلقت (المدى) نسخة منه إن اللجنة ستقوم باستضافة المدراء العامين للتربية في عموم العراق ، وذلك نتيجة لتردي الواقع التربوي وتدني المستوى العلمي لأبنائنا الطلبة، اضافة الى ضعف الدور الرقابي والاشرافي في المدارس وعدم متابعة المعوقات والمشاكل التي تعيق العملية التربوية وخاصة مشكلة الابنية المدرسية .

وأكد الساعدي انه سيقدم مقترحاً الى لجنة التربية بإقالة جميع مدراء التربية في العراق وذلك بسبب تردي المستوى العلمي وضعف أدائهم والمحسوبية وتأييد الأحزاب علماً أنهم لم يرفعوا من المستوى العلمي والنهوض بالواقع التربوي طيلة بقائهم في كراسيهم ومناصبهم للفترة الماضية .

وشدد على ضرورة التغيير من أجل تحريك العملية التربوية الى الامام وجلب مدراء أكفاء قادرين على النهوض بالعملية التربوية.

كانون الثاني يسجل مقتل ٤٦٥ بأعمال العنف

بغداد تؤجل تنفيذ إعدام السعوديين إلى إشعار آخر

□ بغداد/ المدى

أكد السفير العراقي في الرياض، السبت، تأجيل تنفيذ حكم الإعدام بحق بعض المعتقلين السعوديين في العراق، بعد ان تم الاتفاق عليه بطلب من الحكومتين.

وقال غانم الجميلي في تصريحات صحفية امس إن تأجيلا طرأ على تنفيذ احكام الاعدام بحق سعوديين اعتقلوا في العراق، لحين التوقيع على اتفاقية تبادل السجناء بين البلدين".

وعلق على التقارير الصحفية السعودية التي كشفت وجود بعض الأخطاء في قائمة أسماء المعتقلين السعوديين في العراق وتكرار بعض الأسماء التي سلمت لحكومة المملكة، بأن وزارة العدل في العراق بصدد إعادة النظر في القائمة وتحديثها لأن هذه القوائم تأتي من جهات متعددة، وهم الآن بصدد إعادة تحديث المعلومات الموجودة فيها.

وأشار السفير العراقي بالمملكة إلى إخضاع القوائم للتحديث بشكل مستمر، مؤكدا أنها ليست قائمة واحدة".

وكانت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في السعودية قد ناشدت السلطات العراقية بوقف إجراءات تنفيذ عقوبة الإعدام بحق عدد من الموقوفين السعوديين في السجون العراقية.

وتشير الانباء إلى أن اعداد المعتقلين السعوديين في العراق يتجاوز الـ١٠٠، في حين لا يوجد لدى الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان سوى ٥٦ اسما معتقلا.

الى ذلك، اعرب برلمانيون وسياسيون عن قلقهم من ارتفاع اعداد الضحايا في حال استمرت الخروقات الامنية التي يشهدها العراق هذا العام مقارنة مع العام الماضي الذي بلغت حصيلة ضحايا اعمال العنف فيه الى ٤٠٩٥ قتيلا بحسب احصائيات غير رسمية في حين اعلنت الحكومة العراقية ان حصيلة الضحايا في عام ٢٠١١ بلغت ١٥٧٨ قتيلا بحسب احصاءات وزارة الصحة .

اما في كانون الثاني فقد قتل ٤٦٥ عراقيا في حصيلة غير رسمية لضحايا اعمال العنف في البلاد.

وأكدت لجنة الأمن والدفاع النيابية على ضرورة تغيير الخطط الامنية والاستفادة من الخبرات الفاعلة في القوات المسلحة لما له من تأثير ايجابي على الوضع الامني في البلاد كاشفة عن وجود ترهل في جميع مفاصل المؤسسات الامنية.

وقال عضو اللجنة قاسم الاعرجي ان الاجهزة الامنية تفتقر الى التنسيق وتبادل المعلومات بين الاجهزة فيما بينها، فضلا عن غياب العامل الوطني في تقديم الخدمة لابناء الشعب العراقي، مشيرا الى ان جميع الخطط الامنية بحاجة الى مراجعة وتغيير ومتابعة جدية من قبل الحكومة.

وفي موضوع اخر، قالت وزارة الداخلية ان القوات الأمنية أحبطت محاولة تهريب قطع أثرية نادرة تعود لحقبة دولة المناذرة.

وأشارت الوزارة في بيان لها السبت تلقت(المدى) نسخه منه :أن قوات من الشرطة الاتحادية تمكنت من إحباط محاولة لتهريب ١١ قطعة اثرية تعود لحقبة دولة المناذرة كانت معدة للتهريب خارج البلد.

وبين البيان: ان القطع تم تسليمها الى الجهات المعنية من دون أن يشير البيان الى تفاصيل عن الحادث والجهات او الاشخاص الذين حاولوا تهريب هذه القطع.

الخوف والتردد يمنعان بعض الفصائل من دخول العملية السياسية

المصالحة: لن نترك الصحوات.. ولم يتبق منهم سوى ٤٤ ألفاً

□ بغداد/ المدى

أعلن مستشار رئيس الوزراء لشؤون المصالحة، أمس، أن ملف الصحوات سيغلق نهائيا في عام ٢٠١٢، وفي حين اكد ان عدد افراد الصحوات الذين لم ينضموا الى مؤسسات الدولة يبلغ ٤٤ الف شخص، اوضح ان جميع افراد الصحوات تتبناهم الدولة ولن تتخلى عنهم.

وقال مستشار رئيس الوزراء عامر الخزاعي في تصريحات صحفية امس ان "افراد الصحوات كانوا ٨٩ الفا اندمج منهم ٤٥ الف شخص ولم يتبق سوى ٤٤ الفا"، مشيرا الى انه "كان من المؤمل ان يدمجوا نهاية عام ٢٠١١ ولكن بسبب الموازنة وعمليات مالية ولوجستية اجلت عملية دمجهم الى عام ٢٠١٢". واضاف انه "في عام ٢٠١٢ يدمجون في الوزارات سواء كانت امنية او خدمية"، مشيرا الى ان "افراد الصحوات تتبناهم الحكومة لكن بين فترة واخرى القاعدة تثير امورا لانها ضعفت كثيرا وتلقت ضربات كبيرة من القوات الامنية".

وتابع انه "في كل يوم يلقى القبض على امراء بالقاعدة هم الان مفككون في بعض البؤر والمناطق الجنوبية والصحراوية وليس لهم الا ان يفجروا سيارة هنا وسيارة هناك احيانا لذلك تجدهم يستنجدون احيانا بالصحوات ويثيرون الفتنة ويشقون الصف بين الصحوة والحكومة ولكن نحن نتبنى عملية دمجهم"، لافتا الى ان "عام ٢٠١٢ سيشهد اغلاق ملف الصحوات".

وشكلت قوات الصحوة في بادئ الأمر في الانبار عام ٢٠٠٦ بفكرة من القوات الأمريكية لمساندتها في محاربة المسلحين المناهضين للعملية السياسية، وعممت على مدن عدة بعدما تمكنت من تقويض نفوذ القاعدة في مناطقها الغربية للعراق.

من جانبها عزت هيئة إفتاء أهل السنة والجماعة في العراق، امس، عدم انضمام بعض الفصائل المسلحة إلى العملية السياسية إلى التردد والتخوف وحسابات أخرى، وفي حين دعتهم إلى الانضمام، اعتبرت أن الأرض لمن دافع عنها.وقال رئيس الهيئة مهدي الصميدعي في مؤتمر صحافي عقده بفي بغداد إن "هناك ترددا وتخوفا وحسابات من قبل بعض الفصائل المسلحة التي لم تنضم حتى الآن للعمل السياسي، فضلا عن أن العراق لأول مرة في تاريخه يعقد ويحتضن مؤتمرا باسم المقاومة"، داعيا إياهم إلى "الانضمام لتستقر الأحوال ويعلم، المجاهدون والمقاومون، أن الأرض لمن دافع عنها". وأضاف الصميدعي أن "العراق كونه لأول مرة في تأريخه يحتضن مشروعا للمقاومة فأنه سيثبت للعالم بأن المرحلة القادمة هي مرحلة المساواة والعدل"، معتبر أن "المقاومة كان لها اليد الطولى والضربات القوية التي ساهمت في إنقاذ الشعب العراقي وتنقية تاريخه من ما كان قد يصيبه من جراثيم الاحتلال". وأشار الصميدعي إلى أن "المقاومة هي التي أخذت على عاتقها دفع قوات الاحتلال إلى الانسحاب من البلاد"، مؤكدا أن "المقاومة اليوم تتجه لمرحلة جديدة هي مرحلة الاعمار وبناء وإصلاح ما أفسده الاحتلال".

ولفت الصميدعي إلى أن "الهيئة ستقوم بتهيئة الرجال الأوفياء للعراق من الذين ضحوا بأنفسهم وأموالهم ودمائهم من أجل البلد وتدفعهم للعملية السياسية".

وكان رئيس هيئة إفتاء أهل السنة والجماعة مهدي الصميدعي اعتبر، في ٤ كانون الثاني ٢٠١٢، أن أي شخص يحمل السلاح بعد الانسحاب الأميركي يسعى لقتل العراقيين، رافضا أي تجاوز على الشعب العراقي.

وشهد العراق بعد العام ٢٠٠٣ انتشار فصائل وجماعات مسلحة أطلق عليها البعض تسمية فصائل المقاومة العراقية، فيما وصفها آخرون بالجماعات الإرهابية، ولبعض هذه الفصائل توجهات دينية، ولبعضها الآخر توجهات قومية، وأخرى دولية أو إقليمية.يذكر أن جميع القوات الأميركية المقاتلة انسحبت من العراق في الـ١٧ من كانون الأول ٢٠١١، وفق الاتفاقية الأمنية الموقعة بين بغداد وواشنطن في العام ٢٠٠٨، والتي تنص على انسحاب قوات الولايات المتحدة من جميع الأراضي والمياه والأجواء العراقية في موعد لا يتعدى ٣١ كانون الأول من عام ٢٠١١.

الهيئة ترد على تقرير المفتش العام الأميركي

النزاهة: ٥٦٠٠ متهم بالفساد إلى القضاء في ٢٠١١

□ بغداد/ المدى

أحالت هيئة النزاهة أكثر من ٥٦٠٠ شخص إلى المحاكم بتهمة الفساد في عام ٢٠١١ من خلال إحالة ٤٣٠٠ دعوى إلى المحاكم المتخصصة.

وقال المتحدث باسم الهيئة حسن كريم عاتي في تصريح صحفي إنه تمت إحالة أكثر من ٤٣٠٠ دعوى إلى المحاكم المتخصصة ، موضحا ان الهيئة لا تتدخل بقرارات القضاء ولا التحقيقات كون القضاء العراقي مستقلا بصورة كاملة وينظر إلى معطيات وأدلة القضية لإصدار أحكامه ، على حد قوله. وكان مؤشر الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية وضع العراق بين أكثر دول العالم فسادا .

الى ذلك اعتبر تقرير اميركي ان الفساد يمثل تهديدا كبيرا على العراق بقدر الخطر الذي يمثله الارهاب على استقرار البلاد.

وجاء في التقرير الذي اصدره مكتب لجنة المفتش العام الخاص لاعادة اعمار العراق استنادا الى معلومات من البنك الدولي ان العراق هو احد اقل دول العالم مقدرة على ضبط الفساد .

واشار التقرير الى عدد من الوزراء الذين ينتمون الى الاحزاب المتنفذة ممن هربوا باموال الشعب العراقي الى الخارج دون ان تقوم الحكومة بايقافهم او المطالبة بهم ومنهم عبد الفلاح السوداني وزير التجارة الاسبق وكريم وحيد وزير الكهرباء.

وأكدت هيئة النزاهة الخميس الماضي، ان العراق يعمل على توفير فرصة لمنظمة الشفافية العالمية للاطلاع على جهوده في محاربة الفساد المالي والإداري.

وقال المتحدث الرسمي باسم هيئة النزاهة حسن كريم عاتي إن "هيئة النزاهة تعمل على توفير فرصة لمنظمة الشفافية العالمية في الاطلاع على وضع الفساد في العراق، رغبة منها في تفعيل دور المنظمة في البلد".

واضاف ان "هناك اجراءات واسعة لتعدد الجهات الرقابية لمكافحة الفساد، وهناك علاقة بين الشفافية ومؤشرات الفساد، وهناك تحسن في أداء هذه المنظمة التي نعتقد انها من المنظمات الرصينة".

وبيّن ان "الهيئة لا يمكن لها اخفاء الفساد ان وجد، وليس من مصلحة العراق تضخيم الحالة وتشويه الصورة لانها تؤثر على فرص العمل وتطبيق البرامج التطويرية للبلد" مبيناً ان "هناك تحسناً نسبياً في مكافحة ملفات الفساد المالي والإداري، لان انهاء حالات الفساد يعد من ضمن برامج الحكومة".

وخلص بالقول ان "العراق يحتل اليوم المرتبة الثامنة بدلا من الثالثة في الدول الاكثر فساداً، وتسعى هيئة النزاهة الى ادراج العراق بالوضع الطبيعي بعيداً عن مراتب الفساد بين الدول".

ويعد الفساد معضلة كبيرة تواجه الحكومة التي انشغلت طوال السنوات الماضية بتوفير الأمن. ويحاول رئيس الوزراء نوري المالكي تحسين صورته أمام ناخبيه خاصة بعد أن اتهم وزراء في حكومته بالفساد.

وانتقدت الحكومة العراقية في وقت سابق، تقارير منظمة الشفافية الدولية بشأن الفساد وقالت إنها ليست دقيقة وتستند إلى معلومات تصلها عن طريق شركات محلية وأجنبية أخفقت في تنفيذ مشاريع خدمية في العراق. ووضع مؤشر الفساد للأعوام القليلة الماضية الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، العراق بين أكثر دول العالم فسادا.